http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1713) السنة السابعة - الأثنين (1) شباط 2010

لضمان حيادية عناصر الأمن وإبعادهم عن حمى الانتخابات

الحكومة تمنع دخول السياسيين إلى معسكرات الجيش والشرطة

القوات الأمنية ملك لجميع العراقيين

بغداد / المدى

منعت الحكومة دخول السياسيين الى معسكرات الجيش والشرطة لضمان حياديتها، وعدم استخدام المقار الامنية لاغراض انتخابية، اذ ستشهد الايام المقبلة اقتراعا خاصا للعناصر الامنية قبل قص شريط الانتخابات النيابية في السابع من اذار المقبل.

وقال رئيس الوزراء نوري المالكي: انه تم منع السياسيين من دخول معسكرات الجيش والشرطة لضمان حياديتها، وحتى لا يكون رجل الامن تابعا لأي حزب. ودعا المالكي افراد القوات الامنية والمسلحة الى تقديم الولاء الوطني على الولاءات القومية والطائفية والحزبية، وعدم تلقي الاوامر من اية جهة سياسية، وقال انه بعكس ذلك سيكون خائنا كل من يتستر على ذلك. وثمن المالكي القائد العام للقوات المسلحة الجهود التي يبذلها جهاز مكافحة الارهاب وتصديه لهذه المسؤولية الجسيمة وذلك خلال زيارته لمقر الجهاز في بغداد امس الاحد، مؤكدا انه يمثل جزءا من عملية النجاح لأنه بني في ظروف صعبة وفي ساحة المواجهة الى جانب بناء القوات المسلحة واجهزة الجيش والشرطة. ودعا العاملين في الاجهزة الامنية كافة وجهاز مكافحة الارهاب على وجه الخصوص الى عدم التساهل في تنفيذ الواجب والتركيز على مواجهة العدو الذي يريد ان يقتل الابرياء ويدمر البلاد، وضرورة تقديم الولاء الوطني على الولاءات القومية والطائفية والحزبية، ومشددا على عدم تلقي الاوامر من اية جهة سياسية وإلا يكون خائنا كل من يتستر على ذلك.

وقال: لاتوجد دولة تسمح بتسييس الجيش والاجهزة الامنية ولذلك منعنا السياسيين من دخول معسكرات الجيش والشرطة، ولانرضى ان يكون رجل الامن تابعا لأي حزب رغم احتجاج البعض على ذلك. واعرب عن اسفه لأن المؤسسة التشريعية لم تقدم لهذا الجهاز ما يستحقه وللسياسيين الذين يتخذون موقفا سلبيا من جهاز مكافحة الارهاب، داعيا الى عدم السماح بتدخل السياسيين لانهم يحملون اجندة لايجوز ان تنفذ من خلال الاجهزة الامنية.

واضاف: اذا كان جهاز مكافحة الارهاب كما يظنون فخير لنا ان نحله اذا كان اداة بيد هذه الجهة او تلك او انه يعمل على اسس حزبية، ونحن نؤكد لكم ان هذا الجهاز يتحمل مسؤولية حماية البلاد وهو بعيد جدا عن هذه الاتهامات الباطلة وسنعمل على تطويره لان الدولة تتجه نحو الاستقرار والتخصص في عمل الاجهزة الامنية كما سنتخذ التدابير اللازمة لحماية منتسبيه من التهديدات والاعتداءات التي يتعرضون لها. وقال: ان اعداءنا يعملون لاسقاط العملية السياسية التي وفرت لنا الحرية وجعلت المواطن شريكا في عملية البناء واختيار المسؤول، مبديا استغرابه واسفه لمهاجمة بعض السياسيين لعمل جهاز مكافحة الارهاب وعرقلتهم قانون مكافحة الارهاب وحقوق ومتطلبات العاملين في هذا الجهاز.

وحذر المالكي قائلا: اننا امام عدو شرس يريد ان يرهب المواطن والمجتمع والدولة ومؤسساتها، ونحن نريد توفير الحياة الكريمة للمواطنين وتأسيس دولة مستقرة ننطلق بها نحو البناء والخدمات والحفاظ على الحريات وحقوق الانسان وكرامة الوطن واستقراره، وشتان بين اعمالهم البغيضة ومايعدون له ومانعد له من قوة لحماية الانسان والطفل الذي لم يسلم من القتل والاختطاف، ونحن منذ بداية تسلمنا للمسؤولية قلنا ان الامن هو اساس تطور النظام السياسي والاقتصادي والثروات النفطية ولايمكن قيام اي شيء في الدولة من دونه كما لايمكن حماية مؤسسات الدولة والجامعات والمدارس ومؤسسات الدولة دون تحقيق الامن.

وقال: ان الارهاب ظاهرة عاشتها المجتمعات عبر التاريخ وقد اصبح ظاهرة دولية ويقوم على قواعد وايديولوجيات خطيرة، فقد بدأوا باستخدام الطائرات في احداث ايلول، ثم استخدموا السيارات المفخخة واخيرا الانتحاريين ولعب الاطفال والاساليب القذرة لاشاعة الرعب والخوف بين المواطنين، واستغل الارهابيون والخارجون عن القانون اجواء الحرية للعمل على زعزعة الامن وتهديد سلامة وحرية المواطن واستهداف اساتذة الجامعات، وكان لزاما ان نعد له العدة وان يكون ردنا قويا ومناسبا وتخصصيا يدرس بدقة تحركات الارهابيين ويضع العلاجات المناسبة لمكافحة الارهاب. واكد رئيس الوزراء ان الحكومة وضعت حلولا للمشاكل التي يعانيها الجهاز في الموازنة المقبلة، ثم اطلع بعد ذلك على الخطط الحالية والمستقبلية ومستوى العمليات والاستعدادات والانجازات التي تحققت خلال الفترة الماضية خلال تصديهم للعصابات الارهابية.

من جانب اخر نفى حيدر العبادي الناطق الرسمي للمكتب السياسي لحزب الدعوة الاسلامية بزعامة رئيس الوزراء نوري المالكي تقارير عن ترشيح بديل لرئاسة الوزراء او اجراء اتصالات حول هذا الموضوع. واكد العبادي في تصريحات صحفية انه لم يجر الاعلان عن هذا الامر مطلقا "لا من قبل ائتلاف دولة القانون ولا حزب الدعوة الاسلامية او اي مسؤول فيهما"، موضحا ان هذه التقارير عارية عن الصحة. وأكد "ان رئيس الوزراء يقرره الشعب العراقي من خلال صناديق الاقتراع. الى ذلك أكد الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى أن العراق الجديد لن يولد أبدا من دون تحقق المصالحة بين جميع أطيافه، وذلك في إطار تعليقه على انسحاب القوات الأمريكية المتوقع من العراق بشكل كامل في شهر اب ٢٠١٠. وقال موسى بحسب وكالة (روسيا اليوم) الإخبارية "إذا تحققت المصالحة بالشكل الصحيح حيث يجتمع الجميع معا بعيدا عن كونهم عربا أو أكرادا، مسلمين أو مسيحيين، شيعة أو سنة. كل هذه الإختلافات، فإن العراق سيكون له مستقبل جيد". وأضاف موسى "أن نفس الأمر ينطبق على الوضع في اليمن، مشيرا إلى أن اليمن يحتاج إلى المساعدة لكي يتمكن من التقدم إلى الأمام لإنهاء المعاناة والفقر وتحسين الوضع الاقتصادي، فالأمر ليس مسألة أمنية فقط.

لإعلان المطالب جراء أضرار حرب ٢٠٠٣

ترقب عراقي لنتائج تحقيقات لجنة شيلكوت مع بلير

قرار بلير في الميزان

بغداد / سيناء عزيز

تباينت مواقف الأطراف السياسية العراقية من الإفادة التي أدلى رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير على خلفية التحقيق معه في شأن مشاركة بلاده في حرب العراق عام ٢٠٠٣. فيما ينتظر السياسيون نتائج التحقيق لاعلان المطالب جراء الاضرار الناجمة عن الحرب.

وأكد "حزب الدعوة"، الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي، ان "سلوكيات النظام السابق ودعمه للجماعات التي تسببت في أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١ كانت سببا مهماً في شن الحرب على العراق". وأوضح القيادي في حزب الدعوة – تنظيم العراق عبد الهادي الحساني، بحسب صحيفة "الحياة" أن "العراق دفع ضرائب كبيرة بسبب الحرب التي شنت ضده عام ٢٠٠٣ والتي أفضت الى تغيير شامل لمجمل المشهد السياسي في البلاد حيث استبدلت أنظمته القمعية السابقة بحكومات توافقية، وكان العراقيون أول المتضررين من تلك الحرب التي استعملت فيها أسلحة فتاكة وخطيرة لا تزال آثارها موجودة حتى الآن". وأضاف أن "ربط الأحداث التي وقعت في الولايات الأميركية المتحدة العام ٢٠٠١ بسياسة النظام السابق عجل بضرب العراق وإلزامه بقرارات أممية لا يزال قابعاً تحت مظلتها على رغم تغير النظام". وزاد: "ما يحدث الآن مع رئيس الوزراء البريطاني لا يمكن وصفه بالمحاكمة إنما هو تحقيق علني، ونحن نترقب نتائج ما سيفضي إليه التحقيق مع بلير لإعلان مطالبنا المشروعة والمتمثلة أولاً بالخروج من الفصل السابع الى جانب المطالبة بحقوق المتضررين من جراء الأسلحة التي استخدمت خلال الحرب على العراق". واستدرك: "العراق فقد حق المطالبة باستحقاقاته أيام النظام السابق أي بعد إذعان النظام البائد وقبوله بالقرارات التي أصدرها مجلس الأمن الدولي والعقوبات التي لحقت به وجميعها تدخل ضمن حيثيات الفصل السابع".

من جانبه أكد "ائتلاف القائمة العراقية" أن "من المخجل أن يبادر القضاء البريطاني الى محاكمة بلير في حين أن العراق المتضرر الأول من الحرب التي قادتها الولايات المتحدة بمشاركة حلفائها عام ٢٠٠٣ وكان من باب أولى أن يبادر العراق الى محاكمة بلير والرئيس بوش قبل أن تبادر حكوماتهم الى اتخاذ تلك الخطوة الجريئة". وقال المتحدث باسم القائمة النائب جمال البطيخ: "كان حري بالحكومات المتعاقبة أن تشكل هيئات قضائية لمحاكمة المتسببين في الحرب على العراق التي أسهمت في إلحاق أضرار كبيرة بالفرد العراقي الى جانب تلوث الأجواء والمياه والتربة بالمواد المشعة لليورانيوم على خلفية الأسلحة التي استخدمت خلال الحرب". وتابع: "يمكن للمنظمات الدولية المختصة بمتابعة أضرار الحروب أن تجري تقصياً شاملاً لمجل الآثار السلبية التي فرضتها الحرب الأخيرة على العراق ككل ويمكننا الاستدلال على تلك الآثار من خلال متابعة احصاءات وزارة الصحة التي تفيد بتصاعد أعداد المصابين بالأمراض السرطانية لا سيما بين الأطفال بسبب الأسلحة الفتاكة". وأضاف: "كنا نتمنى أن يستبق الصوت العراقي الصوت البريطاني في مثل تلك القضايا". واستدرك: "أعتقد أن الحكومة المقبلة التي ستتشكل عقب الانتخابات المقبلة ستأخذ هذا الملف على محمل الجد وتسترد كامل حقوق العراقيين".

وأكدت النائبة أزهار السامرائي عن "جبهة التوافق" أن "ما طرحه بلير خلال التحقيق معه إنما كان إعلاناً واضحاً وصريحاً حول احتلال العراق بالإشارة الى أن تغيير النظام لم يكن الهدف الأوحد للاحتلال". وقالت: "بذلك تكون بريطانيا وحليفتها أميركا مارستا دور المستعمر ويمكن الاستناد الى ذلك من خلال مراقبة تبدل أو تغيير المصطلحات المتداولة في توصيف الأحداث التي ضربت العراق إبان حرب ٢٠٠٣".

وكان رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير قد اكد الجمعة في شهادته التي طال انتظارها امام لجنة التحقيق في مشاركة بريطانيا في الحرب على العراق في ٢٠٠٣، ان دافعه لم يكن تغيير النظام العراقي. واضاف بلير امام اللجنة التي يترأسها جون شيلكوت انه قرر المشاركة في الحرب بسبب خرق صدام لقرارات الامم المتحدة، وليس بدافع تغيير النظام. وجوابا على سؤال حول ما ادلى به بلير في مقابلة مع (بي بي سي) في كانون الاول، نفى ان يكون تحدث في تلك المقابلة عن (تغيير النظام). واثارت المقابلة جدلا واسعا حول الاهداف الحقيقية لمشاركة بريطانيا في هذه الحرب الى جانب الولايات المتحدة الاميركية.

وقال "لم استخدم عبارة (تغيير النظام) في تلك المقابلة، ولم تكن لدي اي نية لتغيير المبرر الاساسي" للحرب. واضاف "كل ما قلته انه لم يكن ممكنا وصف طبيعة التهديد بالطريقة نفسها لو كنا نعلم وقتها ما نعلمه الآن"، وهو انه لم يتم العثور على اسلحة دمار شامل في العراق. واكد ان تلك المقابلة لم تظهر "اي تغيير في الموقف، الموقف بني على فحوى قرارات الامم المتحدة المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل" التي اتهم العراق بخرقها، وهو ما شرع الحرب برأيه. وقال "كانت هذه هي الحجة". وفي المقابلة المشار اليها، سئل بلير ان كان سيقحم بلاده في الحرب في اذار ٢٠٠٣ لو كان يعلم ان صدام لا يملك اسلحة دمار شامل، فأجاب "كنت سأستمر في الاعتقاد ان الاطاحة به امر صحيح. من الواضح اننا كنا سنستخدم ونطور حججا مختلفة بشأن طبيعة التهديد".

واستهل بلير شهادته بالحديث عن نظام صدام بعد هجمات ١١ ايلول. وقال "بعد تلك المرحلة، كان رأيي انه لا يمكننا المخاطرة في هذه المسائل". واضاف "قيل لنا ان هؤلاء الاشخاص سيستخدمون الاسلحة الكيماوية او الجرثومية او النووية اذا حصلوا عليها وهذا غير كل تقديراتنا للتهديدات التي تشكلها دول مثل العراق وايران وليبيا". واعتبر ان نظام صدام بعد احداث ١١ ايلول "لم يفعل شيئا جديدا، لكن مفهومنا للخطر تغير". وقال "ما كنت ساهاجم العراق لو لم اكن مقتنعا بصحة ذلك". ونفى بلير ان يكون عقد اتفاقا "سريا" في نيسان ٢٠٠٢ مع الرئيس الاميركي السابق جورج بوش الذي استضافه في مزرعته، واكد ان كيفية مواجهة التهديد العراقي كانت "مفتوحة" للنقاش.

من جهتها علقت صحيفة الغارديان البريطانية على شهادة رئيس الوزراء السابق توني بلير أمام لجنة التحقيقات الخاصة بحرب العراق، قائلة إن هناك "كوكبا بعيدا عن الواقع يعيش فيه بلير الذي دعا لجنة التحقيقات إلى هذا الكوكب".

وذكرت أن "الحقائق تختفي في هذا الكوكب البديل للأرض الذي يعيش عليه بلير، وأن الكذب يصبح هو الحقيقة والوقائع تتحول إلى آراء، والتقديرات إلى أدلة، وأن النجاح والفشل يصبحان واحدا". وأضافت "على هذا الكوكب الغريب لم يكن غزو العراق كارثة، ولكن عملا ضروريا بل بطوليا، في حين اضطر شهود آخرون أمام اللجنة للإقرار بوقوع أخطاء، أما بلير فقال ببساطة إنه لو عاد به الزمن الى الوراء فسيجتاح العراق مرة ثانية".

والتحقيق الذي يقوده شيلكوت هو ثالث تحقيق رسمي في الحرب. وكان هناك تقريران سابقان في عام ٢٠٠٤ عن معلومات المخابرات البريطانية المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل العراقية ومقتل مفتش بريطاني على الاسلحة العراقية انتحر بعد أن قالت الحكومة انه كان مصدر تقرير لهيئة الاذاعة البريطانية "بي. بي.سي" زعم أن بلير حرف "وبالغ" في معلومات مخابرات. وبرأ التقريران ساحة الحكومة من ارتكاب أي مخالفة.

العمل: طبخات سياسية وراء إلحاق دوائر الوزارة بمجالس المحافظات

بغداد / المدى

ادى قرار مصادقة مجلس النواب قبل ايام على فك ارتباط دائرة شبكة الحماية الاجتماعية وذوي الاحتياجات الخاصة ودائرة رعاية المرأة ودائرة الاحداث ودائرة التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال والحاقها بمجالس المحافظات، الى ردود افعال، ولم تبق في الوزارة سوى دائرتي التدريب المهني والسلامة المهنية وتغيير اسمها الى وزارة العمل فقط.

وقال المتحدث الرسمي لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية المستشار عبدالله اللامي في بيان له ان خمس دوائر رئيسة في الوزارة تم فكها وربطت بمجالس المحافظات، وهذا القرار جاء على وفق الطبخات السياسية بين الكتل البرلمانية المتصارعة لتقويض جهود الوزارة في تقديم خدماتها لشرائح المجتمع التي تحتاج الى الرعاية والدعم والمساندة مثل العوائل التي تعيش دون خط الفقر والتي بلغت في العراق بحدود(١٠) ملايين عراقي اي ثلث سكان العراق فضلا عن ماتقدمه من خدمات الى الايتام والارامل والمعاقين وغيرهم من هذه الشرائح.

وبين المستشار الاعلامي انه كان الاجدر بالبرلمان وقبل تشريع هذا القانون ان يستأنس برؤى وافكار الجهة الرسمية الاجتماعية وتبادل الاراء معها قبل ان تفاجأ بهذا القانون الذي جاء في اطار الطبخات السياسية وتجاهل مصير العوائل الفقيرة المشمولة باعانات شبكة الحماية الاجتماعية كذلك الارامل والمطلقات وفاقدات الزوج والايتام والمعاقين.

واشار اللامي الى ان الوزير محمود الشيخ راضي قدم مذكرة رسمية مفصلة الى مجلس الوزراء بين فيها الاثار السلبية ورفض الوزارة لما ينجم عن هذا القانون الجائر من مظاهر سلبية لا تخدم العملية الوطنية والانسانية التي كانت تقدمها دوائر الوزارة بمختلف اختصاصاتها، بحسب تعبيره، كما طالب هيئة رئاسة الجمهورية بنقض هذا القانون لما يحمله من تبعات لاتخدم الشرائح الفقيرة التي تتعامل معها الوزراة ودوائرها و"من منطلق وطني وانساني". واختتم المستشار الاعلامي لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية عبدالله اللامي حديثه قائلا: ان المواطن العراقي كان المتضرر الوحيد من ايقاف التعيينات من قبل مجلس النواب وسيوسع رقعة البطالة في البلاد وهذا مؤشر سلبي ربما تستغله الاطراف المعادية للعملية السياسية.

العراق يداوي جراحه

في خلال الدقائق الهادئة، يسمع الجندي السابق، فاضل كاظم، صوت شخص ما يردد اسمه في إذنه اليمنى، الصوت سار، وهو اعتياديا لوالدته أو والده، ولكنه عندما يدير الطرف لا يجد أحدا هناك.

ترجمة /المدى

صفاضل كاظم، الجندي السابق الذي قطعت أذنه لفراره من الجندية عام ١٩٨٧، يخضع اليوم فقط للعلاج.

أدار فاضل رأسه لنا ليكشف عن إذنه المشوهة، التي اقتطع جزء منها، بدون مخدر، عقابا لفراره من الجيش عام ١٩٨٧، أثناء الحرب العراقية – الإيرانية ومنذ ذلك الحين وعادل يسمع تلك الاصوات والاسوأ منها يقول عادل، لقد ذهبت إلى الأطباء ويسألون فقط عن مشكلتي، إنني يائس،/أعطوني الأدوية ولكنها أدت بي إلى الهلوسة.

أن نظام الرعاية الطبية العقلية كانت في يوم ما متقدمة في العراق، ومع مجيء عام ٢٠٠٦، بقي حوالي ١٠٠ طبيب نفساني في البلد سكان٣٥ مليون تقريبا، وبذلك انعزل المرضى في مؤسسات لأطباء فيها، بعيدا عن عوائلهم ومجتمعهم .ولكن الحكومة العراقية اليوم وضعت برنامجا طموحا لأعاده بناء حقل الصحة العقلية ونظامه في هذا البلد الذي يتعرض بناؤه للضغوط اليومية والإجهاد النفسي.

ومن المفروض أن تبني الحكومة شبكة من العيادات مع التأكيد على راحة المرضى واحترام حقوقهم – بعيدا عن العلاج المتبع حاليا والمعتمد على المخدرات والاجهزة الكيماوية، ومن دون نيل موافقة المريض، وقد تم مؤخرا ١٨ كانون الأول، افتتاح مركز سارة للعلاج ويضم طبيبا نفسيا وطبيبا للصحة العامة، وعاملين في الدراسات الاجتماعية.

يقول د.عقيل الصباغ، أنها المرة الأولى التي نجد فيها شيئا كهذه المؤسسة، وفي العراق، نجد أن الطبيب النفساني أشبه بالدكتاتور. لقد رأينا في الولايات المتحدة الأميركية . الطبيب يتحدث إلى الممرضات والى الأخصائيين الاجتماعيين في بحثه عن حالة المريض، وقد أمضت ستة فرق عراقية شهرا في المؤسسات هناك، للاطلاع على مراحل عدة من العلاج. ومن المتوقع ان تسافر فرق أخرى إلى هناك من قبل وزارة الصحة العراقية للاطلاع خلال هذا العام، ولكن بناء نظام للصحة العقلية يحتاج إلى عدة أعوام، وفي العام الماضي، أمضى ٣٦٠ طبيبا، دورة لأسبوعين حول–الانهيارات العصبية، والقنوط والظواهر النفسية الأخرى، وتم تدريبهم على احدث الطرق المتبعة للعلاج في لندن، وهذه الطرق المتبعة حديثا للعلاج في العراق ساعدت كاظم كامل أخيرا، فتحدث إلى صحيفة نيويورك تايمز قائلاً انه فر من الخدمة العسكرية بعد مقتل شقيقه في الحرب، ولكنه اعتقل سريعا وقطعت إذنه، «لقد بدأت بالبكاء والصراخ ألما، لقد تم وضعنا في غرفة صغيرة، والمئات من السجناء دون وجود فسحة للنوم، وكان علينا قضاء حاجتنا في ذلك المكان أيضا. وبدأت بعد ذلك أهذي، فاقدا الإحساس، وبعد خروجي من السجن بعد عام ونصف، أصبت بالكآبة وفقدت توازني إثناء السير.

ويقول أيضاً، «لم اكن راغبا في العلاج على تلك الطريقة السابقة، أردت ان أتكلم فقط .عن أسلوب علاجه في مركز سارة، يقول،»لم ار مثل هذا الشيء الا في الأفلام السينمائية،لقد اخبروني أن كل، ما أقوله أثناء العلاج، يبقى سرا بيني وبينهم، وبإمكاني التحدث بحرية، وقد تبين في اثناء مراحل العلاج ان بعض الطرق المتبعة في أمريكا لا تتلاءم مع العراقيين، ومنها العلاج بالكلاب التي يعتبرونها قذرة وخطرة.

يضم المركزعددا من الباحثين الاجتماعيين الذين يلتقون بصورة دورية بالمدرسين وضباط الشرطة وأشخاص آخرين في المجتمع، للاهتمام بالصحة العقلية. ويقول د. الصباغ، ان عددا من مرضاه ذهبوا أولا الى المعالجين الذين يضربون المرضى بالعصي للتخلص من»الجني» الذي يسكنه. ويضيف ان للعراق حاليا مقاربة جديدة للأمراض العقلية ويريد وضع نهج جديد لمعالجة هذه الأمراض.

عن: النيويورك تايمز